



OIC/COMCEC-31/2015

الأصل إنجليزي

تقرير
الأمانة العامة
بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري
مقدم إلى الدورة الحادية والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري (الكومسيك)
اسطنبول، الجمهورية التركية
2015/11/26-23

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
1	تقديم	1
1	التجارة البنينة في إطار منظمة التعاون الإسلامي	2
5	التعاون في مجال النقل	3
6	الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي	4
8	التشغيل والقدرة الانتاجية	5
10	تطوير قطاع السياحة	6
12	التعاون في المجال المالي	7
13	دور القطاع الخاص	8
14	الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية	9
17	المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء	10
17	التعاون مع منظمات إقليمية ودولية أخرى	11
19	وضع برنامج عمل جديد للمنظمة	12
21	خلاصة	13

أولاً: تقديم

1. شهدت سنة 2015م أنشطة متجددة لتنفيذ مختلف القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الاجتماعي في إطار المنظمة. فبالإضافة إلى سلسلة من التدخلات التي قامت بها مؤسسات المنظمة المعنية من خلال مشاريع قائمة خاصة بالتجارة والبنى التحتية وتنمية صناعة المنتجات الزراعية والتمويل الأصغر وعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي الأول حول الاستثمار في آسيا الوسطى وتدشين جائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة واقتراح منتدى منظمة التعاون الإسلامي للأطراف المعنية بتوحيد معايير الأغذية الحلال وتصديقها وتوثيقها، دخلت المنظمة عهداً جديداً من الالتزامات البيئية في مجالات التجارة وتطوير قطاع السياحة والتكامل الإقليمي.

2. وبالنظر إلى استيفاء متطلبات انطلاق آلية تسهيل التجارة ممثلة في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، فإن جميع المشاركين من منظمة التعاون الإسلامي في هذا البرنامج قد تبوأوا الآن موقعا أفضل للاستفادة من آلية تقليص التعرفة هذه في تعزيز التبادلات التجارية في إطار المنظمة. كذلك اكتملت الترتيبات الحالية لتعزيز هياكل مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي المتخصصة في مجال الأمن الغذائي، وهي المنظمة الإسلامي للأمن الغذائي، من خلال عقد الاجتماع التشاوري لكل من الأطراف الموقعة الـ 21 والدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي في جدة، السعودية في 2015/1/13م.

3. وعليه، يستعرض هذا التقرير الأنشطة المذكورة أعلاه، التي نفذت على ضوء قرارات المنظمة الواردة في هذا الشأن، وبرنامج العمل العشري، ومختلف اتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف. كما يتضمن التقرير تلخيصاً لأنشطة مؤسسات المنظمة المعنية بالنشطة في مجال التعاون الاجتماعي الاقتصادي في إطار تجديد لتأكيد أهمية التنسيق بين مختلف الوكالات بغية تعزيز التلاحم وفعالية برامج المنظمة. كما يشمل التقرير ما يلزم من توصيات للدول الأعضاء في المنظمة لبحثها مع إشارة خاصة إلى الأنشطة التي تتطلب إجراءات وطنية وقرارات رفيعة المستوى لتنفيذها بشكل عاجل وفعال.

ثانياً: التجارة البيئية في إطار المنظمة

4. خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت المنظمة إيلاء أولوية لتنفيذ برامج ومبادرات في مجال تمويل التجارة وتأمين إثتمان الصادرات وتعزيز التجارة من خلال تنظيم المعارض المتخصصة والمعارض التجارية وتطوير السلع الاستراتيجية واتخاذ تدابير تسهيل التجارة. وعلين واصلت التبادلات التجارية البيئية في إطار المنظمة الارتفاع منذ التقرير الأخير الذي قدم في نوفمبر 2014م. حيث سجل إجمالي حجم تجارة الدول الأعضاء في المنظمة زيادة طفيفة بلغت 0.52% إذ ارتفعت من 4.184.08 تريليون دولار أمريكي في 2013م إلى 4.162.52 تريليون دولار أمريكي في 2014م. كذلك بلغ إجمالي حجم التجارة البيئية في إطار المنظمة 802.25 مليار دولار أمريكي في 2014م مقارنة بـ 776.13 مليار دولار أمريكي في 2013م، أي بزيادة قدرها 3.37%. وفي الوقت نفسه زادت نسبة التجارة البيئية في إطار المنظمة من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 18.64% في 2013م إلى 19.33% في 2014م أي بنسبة 3.71%.

تعزيز التجارة

5. ووفقاً لذلك، نظمت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال أجهزتها المعنية، المعارض التجارية والمعارض المتخصصة التالية، بغية تعزيز التبادلات التجارية وزيادة فرص الوصول إلى السلع والمنتجات الواردة من الدول الأعضاء في المنظمة:

- معرض منظمة التعاون الإسلامي الثالث للمنتجات الحلال، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 8 - 10 /12/ 2014م: حضرت هذا المعرض 120 شركة من 12 دولة عضو في المنظمة ومجتمعات مسلمة من دول غير أعضاء في المنظمة، بحثا عن فرص أعمال تجارية وشراكات.

- المعرض الثامن للصناعات الزراعية الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية 13 - 16 /4/ 2014م: أتاح هذا المعرض إطارا لنحو 400 شركة مشاركة من 17 دولة عضو للترويج لمنتجاتها وتبادل المعلومات بشأن آخر المستجدات والابتكارات في قطاعي صناعة الغذاء والتغليف.

- معرض المنتجات العضوية والمحلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تونس، الجمهورية التونسية 28/10-1/11/2015م: وأتاح هذا المعرض فرصة للشركات والجهات النشطة في الصناعة الحيوية (البابولوجية) وصغار المزارعين للترويج لمنتجاتهم وخدماتهم.

6. تمت إعادة برمجة المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في المنظمة لينظم بين 22 و 26 /5/ 2016م، في الرياض، المملكة العربية السعودية. وكذلك معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في المنظمة الذي سوف ينظم في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة في بين 8 و /10/ 2015م.

شبكة هيئات تعزيز التجارة في منظمة التعاون الإسلامي

7. سعيًا لزيادة مشاركة المعرفة والتلاحم والتنسيق بين الوكالات الوطنية لتعزيز التجارة في البلدان الأعضاء في المنظمة، عقد اجتماع افتتاحي لشبكة هيئات تعزيز التجارة في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة يومي 17 و 18 /3/ 2014م، برعاية مركز الدار البيضاء وبالتعاون مع غرفة الشارقة للتجارة. حيث وافق المشاركون في الاجتماع على عقد هذا الاجتماع مرة كل سنتين لتحديد مجالات التعاون المشترك والمشاريع المشتركة وحشد الأموال لتنفيذها. وفي هذا الصدد، يذكر أن الاجتماع القادم للهيئة سوف يعقد على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في المنظمة حيث أصبح تاريخ تنظيمه الآن 22 - 26 /5/ 2016م، في الرياض في المملكة العربية السعودية.

تمويل التجارة وتأمين انتمان الصادرات:

8. أسهمت الزيادة المضطربة في تمويل أجهزة المنظمة المعنية بالتدخلات التجارية، إسهاما ملحوظا في تحفيز القدرة الانتاجية وتحقيق نمو لا يستهان به في أوساط المشاريع المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. إلا أن الانشغال الأساسي يتمثل في تحديد طريقة جيدة لضمان الوصول إلى مشاريع صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة لتمويل التجارة، خاصة في مختلف الأقاليم الفرعية للمنظمة.

9. خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة توسيع نطاق عملياتها الموجهة لتطوير التجارة البنينية الإسلامية من خلال تنفيذ مختلف المبادرات مثل برنامج التعاون في التجارة وتعزيزها ودعم السلع الاستراتيجية والوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأقل الدول الأعضاء نموا وبرامج تنمية التجارة البنينية مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.

10. في إطار دعم التجارة البنينية في إطار المنظمة في مجال السلع الاستراتيجية، اعتمدت المؤسسة تسهيلات إجمالية قدرها 333 مليون دولار أمريكي لتوفير المدخلات الزراعية والسلع الغذائية الرئيسية وتمويل الصادرات في كل من بوركينا فاسو والكاميرون وغامبيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتوغو وزيمبابوي. وفي 2013م، اعتمدت المؤسسة 19 عملية للقطاع الزراعي

بمبلغ 566 مليون دولار أمريكي بزيادة طفيفة عن السنة السابقة. وإضافة إلى المنتجات الزراعية، واصلت المؤسسة دعم الدول الأعضاء لتوفير السلع الاستراتيجية مثل البولييثيلين والبوليبروبيلين والنفط...إلخ.

11. يمثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية المؤسسة باعتبارها جزءا من التكلفة رفيع المستوى للمنظمة. وتحقيقا لذلك، تقدم المؤسسة خطا للتمويل وتمويل مرابحة مزدوجة لمصارف محلية تقدم بدورها تمويلا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعاملات محددة لتمويل التجارة. ويذكر أن المؤسسة قدمت 125 مليون دولار أمريكي في 2013م في إطار هذه الآليات وقد زاد هذا المبلغ ليبلغ 385 مليون دولار أمريكي في الشهور الثمانية الأولى من 2014م.

12. تضاعفت التسهيلات المقدمة من المؤسسة من 2.5 مليار دولار أمريكي في 2008م إلى 5.1 مليار دولار أمريكي في 2014م. وعليه بلغ حجم اعتمادات تمويل التجارة المقدمة من المؤسسة على مدى السنوات السبع الأخيرة 25 مليار دولار أمريكي. وتمكنت المؤسسة من استقطاب عملاء جدد وتم دخول بلاد جديدة في إطار استراتيجية التنوع التي تتبعها المؤسسة سعيا للوصول لعدد أكبر من العملاء وتوسيع نطاق عملها.

13. كذلك زادت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات معاملاتها الخاصة بتوسيع التجارة من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وتنفذ ذلك من خلال تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للمصدرين والمؤسسات المالية والمستثمرين لتغطي مخاطر عدم سداد مستحقات الاستيراد الناجمة عن مخاطر تجارية وغير تجارية وسياسية. كما تقدم خدمات إعادة تأمين لوكالات إئتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

14. زادت معاملات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 9% في 2013م لتبلغ 3.4 مليار دولار أمريكي بينما سجلت الالتزامات الجديدة انخفاضا طفيفا بنسبة 3% من 2.3 مليار دولار أمريكي في 2012 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي في 2013م. وسهلت هذه الأنشطة المعاملات التجارية وتدفقات الاستثمار التي بلغت إجمالا 4.8 مليار دولار أمريكي و1.9 مليار دولار أمريكي على الترتيب في 2013م. ويشكل تراكمي، ومنذ إنشاء المؤسسة، بلغت اعتمادات التأمين الصادرة 20.2 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي الأعمال المؤمنة 13.9 مليار دولار أمريكي مع معدل للمطالبات بلغ إجمالا 25%، وهو أقل بشكل ملحوظ عن معدل هذه الصناعة. ويذكر أن أكثر ست دول استفادت من خدمات المؤسسة منذ إنشائها هي: السعودية (25.7%) والبحرين (11.9%) والإمارت العربية المتحدة (11%) ومصر (8.6%) وباكستان (7%) وتركيا (4.7%).

تسهيل التجارة:

15. كذلك جددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية متعددة الأطراف السارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

16. خلال السنة قيد الاستعراض، صدقت كل من مملكة البحرين ودولة الكويت قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقدمت المملكة المغربية قائمة منتجاتها المدرجة في إطار نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في 2014/7/18م. وعليه، يمكن الآن للجنة المفاوضات التجارية الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تتعهد لتبدأ التنفيذ الفوري لآلية منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة. ويتضمن هذا التقرير ملحق يبين وضع توقيع وتصديق اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي حتى 2014/2/30م. وفي هذا الصدد، نظم

مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة في تركيا، حلقة دراسية للدول الأعضاء في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، في أنقرة، تركيا يومي 26 و 27 يناير 2015م لبحث المستجدات الخاصة بتطبيق هذا النظام.

17. لذلك، من الملائم تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تكمل بعد التوقيع أو التصديق على مسارات اتفاقيات المنظمة في المجال الاقتصادي، للمبادرة إلى ذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي هذا السياق، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت أو صدقت نظام الأفضلية التجارية للمنظمة، في تقديم قوائمها وفقا لأحكام قراري مجلس وزراء الخارجية والكومسيك الواردين في هذا الشأن. ويشمل ذلك تقديم حصصها السنوية المحددة من التخفيض إلى جانب قوائم المنتجات (برامج الامتيازات، وعينة من الشهادات والأختام التي تستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية ذات الصلة).

18. كذلك، ووفقا لهدف تسهيل التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، انعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى بشأن تسهيل التجارة ومبادرات النافذة الموحدة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، في الدار البيضاء، المملكة المغربية يومي 25 و 26/2/2015م، حيث تم الاتفاق في المنتدى على تشكيل فريق عامل لدراسة إمكانية ومتابعة مبادرة إنشاء نافذة موحدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وطلب المنتدى من كل من مركز الدار البيضاء والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضع خارطة طريق وشروط مرجعية لتنفيذ هذه المبادرة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء التالية قد أنشأت نوافذها الوطنية الموحدة وهي: بنين وبوركينا فاسو (قيد التنفيذ) والكاميرون وكوت ديفوار والإمارات العربية المتحدة وغامبيا وإندونيسيا والأردن وماليزيا ومالي (قيد التنفيذ) والمغرب وموزمبيق وأوغندا (قيد التنفيذ) وباكستان وقطر والسنغال وتونس وتركيا.

19. وفي السياق نفسه، سوف ينظم كل من مركز الدار البيضاء والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية في المملكة المغربية، ورشة عمل حول "طرائق النافذة الموحدة والتجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة"، في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 9 و 10/11/2015م. والهدف الأساسي من هذه الورشة هو مشاركة المعرفة والتجارب وأفضل الممارسات بين المشاركين بشأن تنفيذ البرامج الوطنية لتسهيل التجارة ووضع وتنفيذ مشاريع نافذة موحدة ومشاريع لا تستخدم فيها الأوراق في الدول الأعضاء في المنظمة. وتهدف هذه الفعالية كذلك إلى تقييم وضع التعاون الحالي في تبادل البيانات والمواومة بين السلطات المكلفة بالتجارة الخارجية ومناقشة إمكانية إنشاء أنظمة نافذة موحدة إقليمية وبوابات معلومات حول التجارة.

20. وفقا لقرار الدورة الثلاثين للكومسيك، نظم مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع في تركيا، حلقة دراسية حول تنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، في أنقرة بالجمهورية التركية يومي 26 و 27/1/2015م. وحضر الحلقة ممثلون عن كل من الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا، كما حضر هذه الفعالية ممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومجلس التعاون الخليجي. وقدمت في الاجتماع عروض ونوقشت مختلف جوانب تنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي بما فيها: المنتجات المشمولة في ترتيبات الأفضلية التجارية وشهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية وتحويل قوائم الامتيازات ودور القطاع الخاص.

إجراءات ومعايير منظمة التعاون الإسلامي للأغذية الحلال:

21. نظرا للحاجة لإعادة النظر في المواضيع العالقة الخاصة بمعايير المنظمة وإجراءاتها للتصديق والتوثيق في مجال الأغذية الحلال، عقدت الأمانة العامة اجتمعا للتنسيق بين مختلف الأجهزة بمقر المنظمة يوم 28/12/2014م، بحضور ممثلي

ثلاث مؤسسات تابعة للمنظمة وهي: مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

22. على ضوء تقرير الأمين العام، رحبت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت بدولة الكويت يومي 27 و 28/5/2015م، بمبادرة الأمين العام الخاصة بعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي للأطراف المعنية بتوحيد معايير وإجراءات الأغذية الحلال في مقرها في جدة خلال سنة 2015م، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة المذكورة أعلاه. وسوف ينعقد هذا المنتدى في الأمانة العامة للمنظمة في جدة يومي 9 و 10/12/2015م.

23. يتوقع أن يجمع هذا المنتدى مختلف مؤسسات توحيد المعايير والاعتماد والتصديق في الدول الأعضاء وخبراء من مؤسسات المنظمة المعنية وأطرافاً أخرى معنية بمجال الأغذية الحلال وذلك لمناقشة المواضيع والأهداف التالية: وضع معيار موحد للأغذية الحلال من خلال الجمع بين مختلف المدارس الفقهية الإسلامية، والتعاون بين مختلف الجهات المعنية الوطنية والإقليمية في قطاع الأغذية الحلال، وبدء العمل في النظام الحالي لإجراءات الاعتماد من خلال هيكل يتفق عليه، وتحديد طرق لعمل أجهزة التسجيل والاعتماد وتحديد إجراءات للتوثيق في المنظمة وبدء العمل بها، ودور القطاع الخاص في تطوير صناعة الأغذية الحلال، وتوسيع نطاق التجارة البينية في إطار المنظمة في قطاع الأغذية الحلال، وتعزيز الأبحاث والتطوير وأفضل الممارسات في قطاع المنتجات الحلال.

ثالثاً: التعاون في مجال النقل

تنفيذ مشروع خط السكة الحديد دكار-بورتسودان

24. كما جاء في التقرير الذي قدم إلى الدورة الثلاثين للكمسيك، اتخذت الأمانة العامة ترتيبات مع البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد دكار-بورتسودان، من خلال حشد أموال للجزء الخاص مسار دكار-بامكو-سيكاسو-بويو-ديولاسو للسكة الحديد. إضافة إلى ذلك، طلبت الأمانة العامة من كل من السنغال ومالي وبوركينا فاسو عرض هذا المشروع العابر للحدود على البنك الإسلامي للتنمية حتى يتسنى اتخاذ المزيد من الإجراءات بهذا الشأن. واستجابة لطلب الأمانة العامة، أفادت حكومة السنغال بأنها قدمت في يونيو 2015م طلباً للبنك الإسلامي للتنمية لبحث تقديم تمويل لتشيد قطاع دكار بامكو من مسار السكة الحديد المذكور أعلاه.

25. وفي السياق نفسه، أعربت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت يومي 27 و 28/5/2015م، عن دعمها لتنفيذ مسار دكار-بامكو-سيكاسو-بويو-ديولاسو للسكة الحديد على محور دكار بورتسودان للسكة الحديد، وحثت الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها على حشد الدعم اللازم لهذا المشروع.

26. نظراً لما ورد أعلاه، سوف تواصل الأمانة العامة استشعار الدول الأعضاء المعنية بشأن الحاجة إلى إدراج القطاعات الوطنية المختلفة الواقعة على محور سكة حديد دكار بورتسودان في خططها التنموية الوطنية وتقديم دراسات جدوى محكمة التصميم لتأمين الدعم الفني والتمويل الملائمين من الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها التتميين.

أنشطة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:

27. عقد الاجتماع السادس والثلاثون للجنة التنفيذية والدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، في دبي دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 12/11/2014م. وأسفر الاجتماع عن توقيع مذكرة تفاهم مع ثلاث شركات للنقل البحري وبناء السفن وهي: جمعية الإمارات للتصنيف، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والاتحاد العربي

لنقل البحري. والهدف من مذكرات التفاهم هذه هو تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والدول الأعضاء في المنظمة في مجال تصنيف السفن والاستشارات الفنية وخدمات التدريب والشهادات البحرية وبناء السفن. كذلك عقد الاجتماع السنوي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لسنة 2015م في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2015/10/21م.

رابعاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية:

28. أشادت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت يومي 27 و28/5/2015م، بالدول الأعضاء في المنظمة التي وقعت بالفعل النظام الأساسي للمنظمة الإسلامي للأمن الغذائي، ودعت هذه الدول إلى تصديق هذا النظام لهذه المؤسسة المتخصصة الجديدة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي. كما حثت الدول الأعضاء في المنظمة على استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام لهذا النظام الأساسي في أقرب فرصة ممكنة.

إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان:

29. بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حتى 2015/10/1م، 23 دولة وهي: أفغانستان وبوركينا فاسو وبنين وجيبوتي وغامبيا وغينيا وبيرمان وكازاخستان وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر وفلسطين وسيراليون والصومال والسودان وسورينام والسعودية وتركيا وأوغندا واتحاد القمر والإمارات. وفي نوفمبر 2014م صدق برلمان كازاخستان النظام الأساسي لهذه المنظمة ممهدا الطريق أمام بقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت النظام الأساسي لتحذو حذوه.

30. ينص النظام الأساسي للمنظمة على تطبيقه تطبيقاً مؤقتاً فور توقيع ما لا يقل عن عشر دول أعضاء في المنظمة عليه ويدخل حيز التنفيذ النهائي فور تقديم عشر دول أعضاء وثائق تصديقها عليه. وحيث إن العدد المطلوب للتوقيع قد اكتمل من أجل التطبيق المؤقت للنظام الأساسي. عقد اجتماع تشاوري بشأن هذه المنظمة في جدة يوم 2015/1/13م. حضر الاجتماع كل من الأطراف الموقعة وغير الموقعة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامي للأمن الغذائي حيث تم استعراض التحضيرات للجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة الذي كان من المفترض أن تعقد في أستانا كازاخستان في الفترة من 12 إلى 2015/10/14م.

31. أشادت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ورحبت بالترتيبات الجارية لعقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في أستانا كازاخستان في الفترة من 12 إلى 2015/10/14م.

32. من المتوقع أن تنظر الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في خطة العمل وتعتمدها من أجل السعي لتنفيذ برامج تحقق مكاسب سريعة بغية التعجيل بالتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتشمل هذه البرامج إنشاء قاعدة بيانات شاملة وإجراء بحوث بشأن جميع جوانب الأمن الغذائي وإنشاء صندوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة ووضع برامج إقليمية للأمن الغذائي. ويشمل مشروع جدول أعمال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، من بين أمور أخرى، انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي والمدير العام المؤقت للأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

33. تم تأجيل الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة التي كان من المقرر أن تعقد في أستانا كازاخستان في الفترة من 12 إلى 2015/10/14م بطلب من السلطات المضيفة نظراً لتأخر بلوغ النصاب القانوني المطلوب. وتجري الأمانة العامة مشاورات مع السلطات الكازاخية المعنية بشأن إعادة برمجة الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة لتعقد خلال النصف الأول من 2016م.

المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية:

34. كان من المقرر أن تعقد الدورة السابعة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في دكار، السنغال في 2013م. إلا أن حكومة كازاخستان أعربت عن استعدادها لاستضافة هذا المؤتمر في أستانا في الفترة من 12 إلى 14/10/2015م، إلى جانب استضافة الجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وكان من المتوقع أن يبحث هذا المؤتمر الوزاري الطرائق العملية لتنفيذ مختلف القرارات التي صدرت عن الدورات الوزارية السابقة والعلاقة بين المؤتمر والمؤسسة المتخصصة الجديدة وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

35. تم تأجيل الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية التي كان من المقرر أن تتعقد بالتزامن مع الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا، كازاخستان، كذلك للسبب المذكور أعلاه ويتوقع عقد الاجتماعين في النصف الأول من 2016م.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن:

36. طلبت قرارات منظمة التعاون الإسلامي الواردة بشأن خطة عمل المنظمة للقطن من الدول الأعضاء إعادة تقديم مشاريعها المختلفة الخاصة بالقطن بصيغة مقبولة مصرفيا. كما دعت مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتشجيع مشاريع بناء القدرات في مجال القطن والمجالات المرتبطة به بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن.

37. ومن ثم، عقد الاجتماع الخامس للجنة المشاريع المعنية بالقطن في مقر البنك الإسلامي للتنمية بجدة في 2014/11/16م، بحضور أعضاء اللجنة وهم: الأمانة العامة للمنظمة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية وخمسة مراكز للتميز (مصر ونيجريا وباكستان والسنغال وتركيا). وإضافة إلى أعضاء اللجنة شارك في الاجتماع دول أعضاء وملاك مشاريع من أذربيجان والكاميرون وموزمبيق وإضافة إلى مكتب تنسيق الكومسيك.

38. اتفق المشاركون في الاجتماع المذكور على الجمع بين بعض المشاريع الـ 19 التي اعتمدها لجنة المشاريع خلال اجتماعاتها السابقة ولكنها ما زالت تنتظر التمويل. ويذكر أن المشاريع الـ 19 تشمل 14 مشروعا للمساعدات الفنية/بناء القدرات بينما تعد المشاريع الخمسة الأخرى مشاريع استثمارية. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من مركز أنقرة الجمع بين المشاريع الـ 14 في مشروع واحد للمساعدات الفنية وبناء القدرات وعرضه على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتمويله. وقد اعتمدت مجموعة البنك الإسلامي بالفعل مشروع (2) استثمار من موزمبيق والكاميرون لتمويلهما. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشاريع التي اعتمدها لجنة المشاريع لم تمول نظرا لغياب الطلبات الرسمية من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، جددت الأمانة العامة اتصالها بجميع ملاك المشاريع حيث طلبت منهم إعادة تقديم مشاريع القطن المقترحة بصيغة شاملة مقبولة مصرفيا من خلال القنوات الرسمية المعتادة.

39. في إطار تطوير قطاع القطن، قدم البنك الإسلامي للتنمية 17 مليون دولار أمريكي لـ 17 دولة عضو في المنظمة، في شكل منح معونة فنية لبناء القدرات وإعداد المشاريع (دراسات جدوى) وكذلك تمويل المشاريع. وإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بين 2009 - 2013م، 414 مليون دولار أمريكي لدول أعضاء في المنظمة لدعم سلسلة قيمة القطن (الإنتاج والتسويق والتجارة).

40. نظم مركز أنقرة، في إطار برامجه الخاصة ببناء القدرات خمس عشرة (15) دورة تدريبية منذ اعتماد برامج المنظمة للقطن. إضافة إلى ذلك، قدم مركز أنقرة مشروع مساعدة فنية جديدة للاجتماع الخامس للجنة المنظمة للمشاريع الخاصة بالقطن،

شمل 13 مشروعاً فرعياً الهدف منها تعزيز قدرات مؤسسات الدول الأعضاء وخبرائها في مختلف القطاعات الفرعية للقطن. وتشمل هذه المشاريع الفرعية تحسين الجودة ومعالجة آفات القطن والمبيدات الحشرية الزراعية وتقنيات زراعة القطن وريه وسياسات التسويق والتجارة وأنواع القطن وتقنيات زراعته بكفاءة ودراسة حول القدرة التنافسية وتحسين قطاع القطن في الدول الأعضاء...إلخ.

خامساً: التشغيل والقدرة التنافسية:

إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية:

41. حثت قرارات المنظمة الواردة في شأن العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، الدول الأعضاء على تنفيذ مختلف البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، خاصة منها تلك المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وتطوير المهارات وريادة المشاريع والحماية الاجتماعية.

42. ومن ثم، عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، في باكو جمهورية أذربيجان يومي 17 - 18/6/2014م، بمشاركة وفود 8 دول أعضاء في اللجنة (من أصل 9)، وممثلين عن الأمانة العامة مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية.

43. استكمل الاجتماع الأول للجنة التوجيهية البرنامج التنفيذي لتطبيق إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي حدد مجالات للتعاون البيئي في إطار المنظمة للسنتين التاليتين. وعمت الأمانة العامة تقرير الاجتماع والبرنامج التنفيذي المذكورين على الدول الأعضاء الموقرة وطلبت منها التكرم بعرض احتياجاتها الخاصة بمختلف المشاريع المشار إليها في البرنامج التنفيذي. كما طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المعنية، التي ترعى أنشطة محددة مبينة في البرنامج التنفيذي، الإفادة بالترتيبات النهائية التي اتخذت لبدء أنشطتها المقترحة.

44. ومن ثم، عرضت إندونيسيا رأيها العام بشأن البرنامج التنفيذي، بينما اقترحت تركيا أنه قد يكون من الملائم تبادل التجارب حول أبحاث الطلب في سوق العمل، والتي يمكن أن تسهم في جمع البيانات على مستوى المنظمة. وأشارت كل من أفغانستان وبوركينا فاسو والكاميرون والعراق ومالي والنيجر وتوغو وتونس إلى احتياجاتها الخاصة بالمشاريع المذكورة في البرنامج التنفيذي ومنها تطوير مجال الصحة والسلامة المهنية والتعريف بمعايير الصحة والسلامة المهنية، وجمع بيانات إحصائية حول سوق العمل والحماية القانونية للعاملين وتشريعات سوق العمل من بين أمور أخرى.

45. كذلك نظمت ماليزيا برامج تدريب حول القانون الدولي للصحة والسلامة المهنية، والسلامة الصحية الصناعية، لممثلي عدد من الدول الأعضاء في المنظمة في السنين الأخيرة. وفي هذا الصدد، دعت حكومة ماليزيا الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة في برنامج بناء القدرات المتعلق بتطوير الصحة والسلام المهنية، في إطار البرنامج الماليزي للتعاون الفني (MTCP). وسوف تعزز مبادرة ماليزيا تطبيق البرنامج التنفيذي لتطبيق إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

46. أنشأ مركز أنقرة، في إطار جهوده لتطبيق البرنامج التنفيذي، قاعدة بيانات لمدربي السلامة والصحة المهنية في إطار OIC-OSHNET (بوابة منظمة التعاون الإسلامي لشبكة السلامة والصحة المهنية). كما نظم ستة برامج تدريب حول الصحة والسلامة المهنية في كل من: سورينام وبنغلاديش والسنغال وألبانيا وبروناي دار السلام وباكستان بين 2014/2015م.

47. وضع مركز أنقرة كذلك برنامجا لبناء القدرات لمؤسسات الأمن الاجتماعي (SSI-CaB) الذي يهدف لبناء التلاحم بين المؤسسات لتعزيز التعاون لوضع نهج ابتكاري وتقنيات وطرق لتوسيع نطاق الأمن الاجتماعي للدول الأعضاء في المنظمة. وسوف يتم تنظيم سلسلة من برامج التدريب في إطار (SSI-CaB) في كل من: أذربيجان وبوركينا فاسو والسودان وتوغو في المستقبل القريب.

48. فيما يتعلق بمركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل المقترح في باكو أذربيجان ليكون مؤسسة متخصصة، ووفقا للقرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل، عممت الأمانة العامة مشروع النظام الأساسي لمركز العمل وورقة تصورية عن إنشاء المركز المذكور. وتبعاً لذلك، قدمت كل من البحرين وبوركينا فاسو وغامبيا وتركيا والمغرب ولبنان والكويت وقطر آراءها وتعليقاتها على المشروع. وفي الوقت الذي وافقت فيه غامبيا ومملكة البحرين على نص النظام الأساسي، قدمت بوركينا فاسو وتركيا والمغرب ولبنان والكويت تعديلات وتعليقات على مواد النظام، ولا سيما ما يتعلق منها بالأحكام وأهداف وغايات المركز، والاتفاقات والمعاهدات، وسلطات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي والسكرتارية، من بين أمور أخرى. وأعلنت قطر بدورها أنه ليس لديها أي ملاحظات على مشروع النظام الأساسي باستثناء تأكيدها على عدم تحمل الدول الأعضاء لأي تكاليف إضافية غير مساهماتها في المنظمة. وبناء على المساهمات التي تم التوصل بها، عدلت الأمانة العامة نص مشروع النظام الأساسي وعممت الصيغة المنقحة على الدول الأعضاء للنظر فيها.

49. سيعقد المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل في جمهورية إندونيسيا في الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2015م، ومن المنتظر أن ينظر المؤتمر الثالث في تنفيذ قرارات الدورات السابقة، بما فيها الصيغة المعدلة لمشروع النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي والآليات المختلفة لتفعيل البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل،... إلخ.

سادسا: تطوير قطاع السياحة:

الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في جمهورية النيجر

50. سوف تعقد الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في جمهورية النيجر في 14 - 16 / 12 / 2015م. ويتوقع أن يختار المؤتمر المدينتين الفائزتين بجائزة المنظمة للسياحة لسنتي 2017 - 2018، ويستعرض المواضيع الخاصة بتعزيز السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء بما في ذلك تطبيق معايير المهارات المهنية في مجال السياحة. وإضافة إلى العروض التي سوف تقدمها مختلف مراكز الاتصال (إندونيسيا وإيران وماليزيا) بشأن تسهيل السياحة والأبحاث والتدريب والتسويق في مجال السياحة، سوف تستضيف جمهورية النيجر معرضا للثقافة والسياحة طوال مدة المؤتمر. والهدف من هذه المبادرة هو تشجيع الدول الأعضاء على عرض منتجاتها الوطنية المختلفة في مجال الفنون والثقافة والسياحة.

الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة

51. عقد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا، يوم 3/6/2014م. حيث ترأست الاجتماع وزيرة السياحة والثقافة في جمهورية غامبيا، رئيسة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة. وحضرت الاجتماع وفود من ست دول أعضاء في اللجنة (من تسع دول) وممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة ومركزي أنقرة والدار البيضاء. وقد حضرت جمهورية إندونيسيا بصفة مراقب.

52. ركز الاجتماع على اختيار المدينتين الفائزتين بجائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة، وهما القدس الشريف (2015م) وكونيا، الجمهورية التركية (2016م) على الترتيب. وقد تم الاختيار على أساس استمارة نقاط شملت المعايير المتضمنة في آليات ومعايير منظمة التعاون الإسلامي لاختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة. ومن ثم بدأت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة المعنية برنامج أنشطة مشتركة للاحتفال بمدينة السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي 2015م. وفي هذا الصدد، قدم الأمين العام شخصيا الجائزة خلال زيارته للقدس الشريف يومي 4 و 5 يناير 2015م إلى معرض الصور التاريخية في مدينة القدس. وشملت الأنشطة الأخرى في البرنامج تنظيم معارض وورش عمل ودورات تدريب واختيار وإعلان الفائزين بجوائز "أفضل فندق" و "أفضل مطعم" و "أفضل وكالة سفر" و "أفضل منتج سياحي" و "أفضل وسيلة إعلان مطبوعة". ومن ثم يرجى من الدول الأعضاء الموقرة التتكرم بالاستجابة لطلب رعاية أي أنشطة مناسبة في بلادها للاحتفال بهذه الجائزة في 2015م. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجمهورية التركية تكرمت بعرض التبرع بـ 74 إصدارا لمكتبات القدس الشريف.

53. وفقا لبرنامج الأنشطة للاحتفال بمدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، سوف ينظم مركز أنقرة ورشة عمل ليومين حول "استطلاع قدرات السياحة في مدينة القدس الشريف"، في اسطنبول، الجمهورية التركية يومي 24 و 25/11/2015م، والهدف من هذه الورشة هو إتاحة الفرصة للمشاركين للتداول وتبادل الآراء والمعارف والتجارب من أجل تحديد طرق وسبل زيادة قدرات السياحة في المدينة ووضع توصيات ملموسة لاتخاذ إجراءات بشأنها على مستوى المنظمة.

المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المنتزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود في غرب إفريقيا:

54. عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة التوجيهية المعنية بالمشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المنتزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود في غرب إفريقيا، في الدار البيضاء يومي 17 و 18 / 12 / 2014م. وحضر الاجتماع مندوبو

سنة (6) أعضاء في اللجنة وممثلوا مركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث حث الاجتماع الدول الأعضاء المشاركة على عرض المشاريع الوطنية في صيغة مقبولة مصرفياً من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها.

المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية:

55. انعقد المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية في جاكارتا، جمهورية إندونيسيا يومي 2 و3 /4/ 2014م، وحضرته وفود 27 دولة عضو في المنظمة، وممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركزي أنقرة والدار البيضاء، وأفراد من القطاع الخاص ومؤسسات البحث ومنظمات أخرى من المجتمع المدني.

56. قدم المنتدى توصيات هامة جدا يمكن أن تكمل الجهود الجارية لزيادة المنتجات المالية والاقتصادية الإسلامية من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة مع زيادة الرفاهة الاقتصادية من خلال الادمج الاجتماعي والمالي في أوساط المواطنين في دول المنظمة.

57. على وجه التحديد، حث المنتدى منظمة التعاون الإسلامي على نشر الوعي بأهمية السياحة الإسلامية لأسباب اقتصادية بهدف إرساء قواعد الوحدة بين شعوب الأمة الإسلامية. كذلك أوصى المنتدى بعقد لقاء سنوي حول السياحة الإسلامية، بما في ذلك تميزها وترقية مكانتها في سوق السياحة العالمي. كما أوصى المنتدى بتعزيز تدفقات سياحية تتوافق مع الشريعة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي منها تسهيل التأشيرات وتوفير بيئة مواتية للاستثمار وبناء القدرات.

58. كما حدد اللقاء إجراءات في مجال بناء القدرات، ودراسة وبحث مفصلين حول السياحة الإسلامية، وسلوك المسلم في السفر، وفرص الاستثمار، وتنمية المواقع الثقافية، والتعريف بتاريخ الآداب والعلوم في الإسلام، وتنشيط معهد المعايير والقاييس لجنة السياحة، وتشجيع التبادلات التجارية في مجال السياحة الإسلامية.

59. في هذا الصدد، وافقت جمهورية إندونيسيا مشكورة على العمل كمنسق للسياحة الإسلامية من أجل تعزيز تسهيلها في أوساط الدول الأعضاء. وقد اطلعت الأمانة العامة على الاتصالات التي قامت بها المملكة العربية السعودية مؤخرا مشيرة إلى رغبتها في المشاركة بفاعلية في هذا البرنامج. وشرعت الأمانة العامة في ترتيبات لدعوة بلدان المنظمة الراغبة في استضافة النسخة الثانية من الملتقى خلال العام الجاري بمشاركة مرتقبة للأطراف المعنية بصناعة السياحة في دول المنظمة. وستضم أهداف الملتقى، من بين أمور أخرى، استشعار اتحادات السياحة الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بالحاجة لتطوير منتجات السياحة الإسلامية، ودعم بناء القدرات وتنمية البنية التحتية، وتشجيع زيادة حجم اعتماد مقدمي خدمات السياحة الإسلامية.

معرض السياحة الإسلامي الثاني

60. يعقد معرض السياحة الإسلامي الثاني في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة من 8-10 ديسمبر 2015، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة الفعالة في هذا المعرض السياحي.

أ) التعاون في القطاع المالي

البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة

61. عقد الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة في سورابايا، إندونيسيا يومي 5 و6 نوفمبر 2014. ومن أهم الأمور التي اعتمدها الاجتماع في بيانه الختامي:

- الإقرار بالحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة لتقوية الأطر التنظيمية التحوطية الكلية فيها من خلال تخصيص الموارد للمساعدة التقنية في تطوير بناء القدرات المشترك وبرامج تبادل الخبرات؛
- التأكيد على ضرورة تطوير أدوات وبنية تحتية وسياسات مخصصة من أجل تعزيز النظام المالي الإسلامي، بما في ذلك المعايير المعترف بها دولياً في هذا المجال؛
- الإقرار بالحاجة إلى تحسين وتنشيط التمويل الاجتماعي الإسلامي بإمكاناته الهائلة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة.

62. كما أكد الاجتماع على الحاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين بلدان المنظمة لمناقشة قضايا السياسة والشواغل المشتركة المتعلقة بتطوير نظم مالية سليمة وكذلك الترويج للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة.

63. وبناء على اقتراح من حكومة سورينام، تأجل الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة الذي كان من المقرر عقده في باراماريبو، سورينام يومي 23 و24 أكتوبر 2015 إلى تاريخ آخر يحدد لاحقاً.

تطوير مؤسسات التمويل الأصغر:

64. اهتمت منظمة التعاون الإسلامي بمعالجة المشكلة الناجمة عن عدم كفاية الاستثمارات وقلة الموارد لدعم جهود التنمية في دولها الأعضاء، وخاصة بين الفئات الفقيرة والضعيفة. وفي هذا الصدد، أصبح تنويع مصادر التمويل بالغ الأهمية، ولا سيما بالنظر إلى الطلب المتزايد على الموارد المالية.

65. وإذ تضع المنظمة نصب عينها أهمية التمويل الأصغر لتخفيف وطأة الفقر وتمكين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، بدأت المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة تنفيذ عدة برامج لتطوير التمويل الأصغر تشمل برنامج التمويل الأصغر من البنك الإسلامي للتنمية؛ وبرنامج دعم التمويل الأصغر بقيمة 500 مليون دولار من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وغيرها. وبموجب برنامج التمويل الأصغر من البنك الإسلامي للتنمية، تنفذ عدد من مشاريع التمويل الأصغر ذات الصلة في بنغلاديش وإندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان. وفي الإطار ذاته، اعتمد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى الآن في إطار برنامج دعم التمويل الأصغر 111.47 مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع في مختلف دول المنظمة.

66. من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون التوسع في خدمات التمويل الأصغر وتعزيز التنمية المستدامة للتمويل الأصغر في الدول الأعضاء في المنظمة، سوف تنظم الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل بشأن التمويل الأصغر في الخرطوم، السودان، في الربع الأول من عام 2016 بهدف إطلاق منهاج عمل لتبادل وتعميق التفاهم حول النماذج الإسلامية للتمويل الأصغر، والممارسات الجيدة والحوكمة والمعايير التي وضعها البنك المركزي ومؤسسات التمويل

الأصغر الإسلامي في السودان. كما يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الحدث في استعراض واستكمال برنامج السنوات الثلاثة للتمويل الأصغر الإسلامي للحد من الفقر ونقل القدرات، الذي صاغته الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي. ويوفر هذا البرنامج منبرا لتبادل المعلومات، والربط الشبكي، والدعوة، والبحوث، وبناء القدرات في مجال الإدماج المالي في البلدان الأعضاء في المنظمة وخارجها.

تطوير التمويل الإسلامي الاجتماعي

67. اكتسبت المالية الاجتماعية الإسلامية مثل الزكاة والأوقاف أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة على جدول أعمال التنمية في المنظمة، بصفتها أداة فعالة لتعبئة الأموال لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة في إطار مبادراتها للتخفيف من وطأة الفقر.

68. في هذا السياق، شرع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وهو الذراع البحثي والتدريبي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في توثيق وتطوير قطاع التمويل الإسلامي الاجتماعي في الدول الأعضاء في المنظمة وكذلك البلدان غير الأعضاء في المنظمة وأصدر وفقا لهذا تقريره الأول عن التمويل الإسلامي الاجتماعي. ويعرض هذا التقرير الاتجاهات التاريخية والتحديات والآفاق المستقبلية لمختلف قطاعات التمويل الاجتماعي الإسلامي في جنوب وجنوب شرق آسيا، ويغطي إندونيسيا والهند وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وسنغافورة وبروناي دار السلام. هذا بالإضافة إلى الأنشطة التدريبية التي ينظمها المعهد ومؤسسات المنظمة الأخرى فيما يتعلق بتطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي.

69. على نفس المنوال، أكد اجتماع القيادة بين أمانة المنظمة ومجموعة البنك الإسلامي الذي عقد في جدة في 17 أبريل 2014، على ضرورة تعميم المبادرات المختلفة داخل أسرة المنظمة في مجال الزكاة والأوقاف، وكذلك عقد منتدى سنوي حول التمويل الاجتماعي الإسلامي، من أجل تحسين بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، سوف ينظم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مائدة مستديرة حول تطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2016.

70. وفي ضوء ما سبق، ندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم الجهود الجارية لمؤسسات المنظمة لتعميم التمويل الاجتماعي الإسلامي في دول المنظمة، من أجل تحسين الشمول المالي للشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان، وتشجيع مشاركة خبراءها في مناقشة مائدة مستديرة حول تطوير قطاع التمويل الإسلامي الاجتماعي في الدول الأعضاء في المنظمة المقرر عقده في عام 2016.

ب) دور القطاع الخاص

71. كثفت الأمانة العامة، خلال العام قيد الاستعراض، تعاونها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لضمان التنسيق الملائم بين هذه المؤسسة التابعة للقطاع الخاص ومؤسسات المنظمة الأخرى العاملة في مجال التجارة والتعاون التجاري. وفقا لذلك، تجرى جهود لضمان تنفيذ القرار ذي الصلة بشأن عقد المعارض التجارية ومنتديات الاستثمار المشتركة في الوقت المناسب. في السياق نفسه، تواصل الأمانة العامة تنسيق العمل بشأن الانعقاد المقترح لمنتدى أصحاب المصلحة في منظمة التعاون الإسلامي حول اعتماد وتصديق معايير لدى الغرفة الإسلامية ومؤسسات المنظمة الأخرى، مثل معهد المقاييس للدول الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي.

اجتماع التبادل التجاري في مجال الأغذية بين المملكة العربية السعودية والدول الإسلامية الأخرى

72. نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالتعاون مع الغرفة التجارية بجدة، الاجتماع الأول للتبادل التجاري في مجال الأغذية بين المملكة العربية السعودية ودول إسلامية أخرى في جدة، المملكة العربية السعودية يومي 5 و6 نوفمبر 2014. وناقش الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن منظمات من القطاع الخاص تعمل في مجال تجارة المواد الغذائية في الدول الأعضاء في المنظمة، سبل ووسائل زيادة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بالسلع الغذائية مثل الحبوب والفواكه والأرز والخضروات والنباتات الطبية واللحوم والدواجن والأسماك.

الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة والحادية والعشرين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

73. عقدت الدورة 31 للجمعية العامة و 21 لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في كمبالا، جمهورية أوغندا في 25-27 أبريل 2015. استعرض الاجتماع برامج وأنشطة الغرفة الحالية، مع الإشارة بوجه خاص إلى المسائل المتعلقة بالعلامة التجارية لمنتجات الحلال والشهادة، وتعبئة الموارد، وإنشاء مركز التحكيم التجاري. كما شكل الاجتماع لجان خاصة بشأن مبادرات جديدة للغرفة، ألا وهي وضع جائزة التميز، وإنشاء مركز للتحكيم. وقد أوصت اللجنة الخاصة بشأن إنشاء مركز التحكيم بالاستفادة من مراكز التحكيم القائمة مثل المركز الإسلامي للمصالحة والتحكيم في دبي، فضلا عن توقيع بروتوكولات التعاون مع مراكز التحكيم والمصالحة ذات السمعة الطيبة في البلدان الأعضاء في المنظمة. كما أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة دور الغرفة في مجال العلامات التجارية للأغذية الحلال. وستقدم توصيات اللجان الخاصة للاجتماعات المقبلة للجمعية العامة ومجلس إدارة الغرفة لاعتمادها.

74. عقد المنتدى الثامن لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية تحت شعار تمكين شركات المرأة لتحقيق النمو الشامل في العاصمة الأوغندية كمبالا يومي 26 و 27 أكتوبر 2015. كما سيتم تنظيم اجتماع للقطاع الخاص في الرياض، المملكة العربية السعودية، مع المعرض التجاري الإسلامي الخامس عشر يومي 22 و 23 مايو 2016.

ج) الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

75. نظرت الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية في ضرورة مواصلة تعبئة الأموال لتعويض فجوة التمويل البالغة 7.74 مليار دولار لصندوق التضامن الإسلامي وطلبت من الأمين العام عقد جلسة تعبئة أموال خلال الدورة 43 من للمجلس المقرر عقدها في طشقند، جمهورية أوزبكستان عام 2016.

76. أكمل صندوق التضامن الإسلامي منذ إنشائه في عام 2008 العديد من البرامج والمشاريع في مجال القضاء على الفقر وبناء القدرات في الدول الأعضاء في المنظمة. كما أنشأ الصندوق خلال الاستراتيجية الخمسية، التي اكتملت في عام 2012، برامج رائدة مثل برنامج محو الأمية المهنية وبرنامج دعم التمويل الأصغر. وتقدر التكلفة الإجمالية لكل برنامج 500 مليون دولار. وقد اعتمد عدد من المشاريع إلى الآن في إطار هذين البرنامجين بقيمة إجمالية بلغت 247.52 دولار (136.05 مليون دولار الولايات المتحدة لبرنامج محو الأمية المهنية، و111.47 مليون دولار لبرنامج دعم التمويل الأصغر).

77. إلا أن الصندوق لا يزال يواجه انخفاض مستوى الموارد المعبأة، مقارنة برأسماله المستهدف البالغ 10 مليار دولار حاليا. ويبلغ مستوى المساهمات الرأسمالية الحالي المتعهد بها إلى الصندوق 2.68 مليار دولار من 44 التي تعهدت 44 دولة عضو (1.68 مليار دولار) والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار) وبلغ المبلغ الإجمالي للمساهمات المستلم حتى الآن 2.31 مليار دولار دفع 750 مليون دولار من البنك الإسلامي و1.56 مليار من الدول الأعضاء. كان الدخل الصافي للصندوق في

عام 2014 ما قدره 72.3 مليون دولار مقارنة بمبلغ 26.48 مليون دولار في 2013، و59.86 مليون دولار في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة محفظة الاستثمارات وارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الصكوك في عام 2014.

78. ومن المتوقع أن تحشد جلسة تعبئة الأموال ما يلزم من أموال للتخفيف من حدة الفقر في دول المنظمة، وبالتالي التمكين من تنفيذ المزيد من المشاريع في القطاعات الاستراتيجية الثلاثة وهي التمويل المتناهي الصغر، والتدريب المهني، والأمن الغذائي.

البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا

79. كما ذكر أمام الدورة 30 للكومسيك، تم إنجاز مرحلة الموافقة على البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا في نوفمبر 2012، حيث أسفرت عن الموافقة على ما مجموعه 480 مشروعاً في 22 من الدول الأعضاء في المنظمة في أفريقيا. وهناك عدد من المشاريع المعتمدة ما زالت مستمرة من خلال مراحل مختلفة من التنفيذ.

80. بناء على ذلك، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة إبداء وجهات نظرها بشأن تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا وكذلك أي مقترحات ذات صلة بالبرنامج الذي سيتبعه. من جانبه، عين البنك الإسلامي للتنمية فريقاً من خبيرين استشاريين للقيام بتقييم مستقل لتنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا وإعداد الخطوط العريضة للبرنامج اللاحق. وقد بدأ البنك مؤخراً التقييم مستقل لتنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا، وخلص إلى أن التنفيذ الكامل للمشاريع الجارية من شأنه أن يسهم بشكل كبير في جهود النمو والحد من الفقر في البلدان المستفيدة، ولا سيما في مجالات الزراعة والبنية التحتية وتنمية القدرات البشرية. كما يشمل التقييم المستقل توصيات على مستوى السياسات والعمليات تهدف إلى ضمان التسليم السريع للمساعدات الإنمائية. ويدرس البنك حالياً التقييم المستقل بغية تحديد استراتيجيته المستقبلية، بما في ذلك وضع برنامج لاحق لدعم الدول الأعضاء الإفريقية في المنظمة.

81. بالمثل، أثنى الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت يومي 27 و28 مايو 2015، على الإنجازات في إطار البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا وحثت الدول الأعضاء المعنية في المنظمة على تقديم أولوياتها الوطنية لتسهيل اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن البرنامج اللاحق الجديد. كما طلبت من الأمين العام، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، تنظيم منتديات استثمار وتوعية في أفريقيا تمهيداً لوضع برنامج جديد للمنظمة خاص بالتنمية في أفريقيا. وبناء على قرار مجلس وزراء الخارجية، تعمل الأمانة العامة حالياً على طرائق عقد المنتديات المقترحة.

82. في ضوء ما سبق، ندعو الدول الأعضاء المعنية للرد بشكل إيجابي على طلب الأمانة العامة بشأن مقترحات البرنامج اللاحق، بينما نناشد الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة أن تحدد إمكانية مساهمتها في دعم هذا البرنامج دون الإقليمي للتنمية.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

83. تماشيا مع أحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، نظمت الأمانة العامة للمنظمة المنتدى الأول للاستثمار بشأن خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى في دوشانبي، جمهورية طاجيكستان يومي 27 و28 أكتوبر 2014. جمع المنتدى 324 من ممثلي القطاع الخاص والعام من 19 دولة عضوا، وحضره ممثلو تاييلند وروسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقبين. كما حضر المنتدى منظمات إقليمية ودولية مختلفة وكذلك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

84. اعتمد المنتدى العديد من المشاريع في مجال النقل والبنية التحتية والتجارة والاستثمار والتصدير وتنمية القطاعات الزراعية الغذائية، والشركات الصغيرة والمتوسطة والسياحة. وقد نجح المنتدى في تحديد 23 مشروعا ذات أولوية في آسيا الوسطى من أهمها:

- أ. المشروع الإقليمي لنقل الكهرباء (كازا 1000).
- ب. بناء 3 محطات بضائع جافة وجرف المياه من منطقة ميناء أكتاو في كازاخستان.
- ج. بناء خط السكة الحديد بين طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان.
- د. بناء مركز خدمات لوجستية "تورسونزادي" في طاجيكستان.
- هـ. المناطق الاقتصادية الحرة في طاجيكستان (صغد، دانجارا، باندج، واشكوشيم).
- و. إنشاء صناعات غذائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ز. توفير التمويل الميسر لاستيراد السلع والبضائع من الدول الإسلامية، بما في ذلك تزويد مؤسسات الاستيراد بقروض ذات هامش ربح منخفض وفترة سداد أطول نسبياً.

85. ساهمت المشاركة النشطة من جانب البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات التنمية ومستثمري القطاعين العام والخاص جنبا إلى جنب مع نظرائهم من المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة في نجاح المنتدى الذي أقر الاجتماع مرة كل سنتين في إحدى الدول الأعضاء في المنظمة في آسيا الوسطى.

86. من أجل المضي قدماً بخطى حثيثة في تنفيذ هذه المشاريع، خاطبت الأمانة العامة الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتحديد طرائق التنفيذ ذات الصلة وفقا لذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار البنك إلى نيته دمج المشاريع الخاصة بالنقل والبنية التحتية وتمويل التجارة وتشجيع الاستثمار وائتمان الصادرات من خلال أذرع البنك ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

87. وفي هذا الصدد، أوصى المنتدى بعقد منتدى للاستثمار لمنطقة آسيا الوسطى كل سنتين، على هامش المعارض التجارية أو المنتديات المتخصصة التي تنظمها المنظمة. وفقا لذلك، سوف تبذل الجهود مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة لمواءمة تاريخ المعارض ذات الصلة ليتزامن مع منتدى الاستثمار المذكور.

د) المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء

88. تماشيا مع أهداف تعزيز الشراكة والمساعدة المتبادلة والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة، واصلت الدول والمؤسسات الأعضاء في المنظمة تقديم المساعدة لبعض الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وتشمل هذه البلدان والمجتمعات: بنين وغينيا وكوت ديفوار وجزر القمر والصومال وشعب جامو وكشمير. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المشاريع التالية لغرض تعبئة التمويل من الدول الأعضاء في المنظمة:

- تجهيز معاهد التدريب الفني والمهني في 120 يوما (حكومة بنين)؛
- إنشاء مكتب التمويل الأصغر في المحافظات الثلاث (حكومة بوركينا فاسو)؛
- بناء مركز تدريب (حكومة بوركينا فاسو)؛
- تحسين تربية الماشية (حكومة بوركينا فاسو)؛
- تنمية ريادة أعمال المرأة في جزر القمر (حكومة جزر القمر)؛
- تصميم محطة معالجة مياه الصرف بمحلول الفنتون المؤكسد (حكومة نيجيريا)؛
- بناء وتجهيز منشأة تدريب مهني للشباب الصومالي (حكومة الصومال)؛
- مشروع مشترك بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تحسين سبل المعيشة والتجديد الاقتصادي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصومال.

برنامج ماليزيا لبناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

89. أطلقت حكومة ماليزيا في مارس 2005 برنامجا لبناء القدرات في دول المنظمة (CBP4OICC) وتحدد تنفيذ ثلاثة مشاريع في المرحلة الأولى من البرنامج في سيراليون (بناء القدرات في مجال صناعة زيت النخيل)، وموريتانيا (استغلال النفط والثروة المعدنية وبناء القدرات في مجال الإدارة والتخطيط)، وبنغلاديش (تطوير قطاع الثروة السمكية)، وقد نجح تنفيذ المشروعين في موريتانيا وسيراليون، بينما يجري حاليا تنفيذ المشروع الثالث في بنغلاديش. ويؤكد النجاح الذي تحقق خلال المرحلة الأولى الحاجة لإطلاق المرحلة التالية من هذا البرنامج الرائد. وتحقيقا لهذه الغاية، تجري الأمانة العامة حاليا مشاورات مع حكومة ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة من برنامج بناء القدرات.

90. في ضوء ما تقدم، نطلب من الدول الأعضاء في المنظمة تزويد الأمانة العامة بمعلومات حول المساعدات التي قدمتها كل منها إلى غيرها من الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وكذلك النظر في إمكانية توفير الموارد أو التبرعات العينية لتنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه.

ه) التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية

91. خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت الأمانة العامة العمل مع المنظمات الدولية من أجل توسيع الشراكة المعنية بتنفيذ قرارات المنظمة على النحو التالي:

التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

92. عقد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين بين المنظمات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ومختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول، تركيا في 20-22 مايو 2014. وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض مختلف المشاريع الثنائية بين وكالات ومؤسسات المنظمين، مثل حالات الصراع في بلدان المنظمة، ومكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف والتطرف العنيف؛ والمشاريع المشتركة بشأن الصومال، وتيسير التجارة، والزراعة والأمن الغذائي؛ والتعاون في إطار تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومسار اسطنبول، ومكافحة الإسلاموفوبيا، وغيرها.

93. في المجال الاقتصادي، بحث الاجتماع وضع تنفيذ المشاريع المشتركة بشأن الصومال، وتيسير التجارة، والزراعة والأمن الغذائي، ومبادرات المعونة من أجل التجارة، وكذلك التنظيم المشترك لمننديات رجال الأعمال / المعارض التجارية، وتعبئة الأموال للمشاريع المشتركة، وبرامج بناء القدرات في الأنشطة ذات الصلة بمجال التجارة والزراعة.

94. في نهاية أعماله، اعتمد الاجتماع تقريره وتحديث مصفوفة الأنشطة، التي تضمنت تحت 41 هدفاً 154 نشاطاً والجدول الزمني لتنفيذها في الفترة المقبلة. وتشمل المكونات الاقتصادية أنشطة مثل بناء القدرات من أجل المفاوضات التجارية، والمعونة من أجل التجارة، وتنظيم مندوبات الأعمال، واجتماعات القطاع الخاص، وبرامج بناء القدرات في القطاع الزراعي، وتمويل الشراكة في إطار إعلان جدة للأمن الغذائي، وغيرها. وقد تم الاتفاق على أن يكون المدير العام للعلوم والتكنولوجيا في الأمانة العامة للمنظمة والمسؤول السياسي الأول عن ملف منظمة التعاون الإسلامي في إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة نقاط اتصال المنظمين على التوالي لتنسيق أنشطة التعاون بينهما وتنفيذ المصفوفة.

95. في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتعاون منظمة التعاون الإسلامي مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال المشاركة في المعرض العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكذلك دعم مشروع بناء قدرات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لسيدات الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة. وبسبب الاقتراح الحالي لتوسيع الشراكة بشأن المساعدة في مرحلة ما بعد الانتعاش في الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، بما في ذلك اليمن، تتفاوض الأمانة العامة والمكتب حالياً حول إطار تعاون ثنائي.

الأهداف الإنمائية المستدامة وجدول أعمال التنمية ما بعد 2015

96. مع الوصول إلى الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في 2015، قدمت المنظمة إلى الأمم المتحدة وجهة نظرها بشأن النقاش العالمي الدائر حول الأهداف الإنمائية المستدامة وجدول أعمال التنمية ما بعد 2015. تناولت وجهة نظر المنظمة القضايا المتصلة بتطوير القدرة الإنتاجية للإنسان في الدول الأعضاء من خلال برامج التخفيف من حدة الفقر والتدريب المهني وتمويل المشاريع الصغيرة. على وجه التحديد، تتبثق وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية ما بعد 2015 من المبادرات الجارية للقضاء على الفقر، وتعزيز التوظيف والعمل اللائق للجميع، وتمويل التنمية، والزراعة المستدامة، والأمن الغذائي والتغذية وتعميم التمويل الاجتماعي والمنتجات المالية الإسلامية، من بين أمور أخرى.

قمة داكار لتمويل البنية التحتية في أفريقيا

97. حضرت المنظمة قمة داكار لتمويل البنية التحتية في أفريقيا، التي عقدت في داكار، السنغال يومي 14 و15 يونيو 2014. وتهدف قمة داكار للتمويل إلى تعبئة مختلف أصحاب المصلحة لدعم جهود الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) للإسراع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية.

98. أصدر مؤتمر القمة "برنامج عمل داكار" الذي يحدد تطوير البنية التحتية كمحرك رئيسي ومحفز حاسم لتحقيق النمو المستدام في أفريقيا وكيفية إنشاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القارة مع الجهات الفاعلة الأخرى لضمان التمويل والاستثمار في البنى التحتية الإقليمية الرئيسية. وتحقيقا لهذه الغاية، وافقت القمة على إعطاء الأولوية لتمويل 16 مشروعاً للبنية التحتية لتكون بمثابة دليل لتسريع تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في حين دعي البنك الإفريقي للتنمية لتمويل إعداد هذه المشاريع.

99. تغطي التوصيات الواردة في برنامج عمل داكار مجالات إعداد المشروع؛ وتجزئة المشروع؛ وصناديق المهجر، وزيادة مشاركة القطاع الخاص؛ وبيئة السياسات التمكينية؛ وصناديق الثروة السيادية. وتتضمن أبرز التوصيات ما يلي، من بين أمور أخرى:

- ينبغي أن تسن البلدان قوانين لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع؛
- يجب أن تركز المؤسسات الحكومية والعامّة على تمويل مرحلة إعداد المشاريع؛
- ينبغي أن تشجع البلدان مشاركة القطاع الخاص المحلي في تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ولا سيما من خلال القوانين وتوفير فرص بناء القدرات المحلية المواتية؛ و
- موازنة الأطر التنظيمية الإقليمية لتطوير البنية التحتية من أجل تقليل التفاوت في القواعد واللوائح، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام.

100. كانت مشاركة المنظمة في قمة داكار للتمويل إطار تحالفها المستمر مع الاتحاد الأفريقي / نيباد لتنفيذ خط السكة الحديدية داكار-بورسودان بالنظر إلى حقيقة أن واحدا من 16 مشروعا هو تحديث خط السكك الحديدية داكار-باماكو، وهو عنصر أساسي في مشروع المنظمة للسكك الحديدية داكار-بورسودان ومشروع الاتحاد الإفريقي لممر النقل داكار-جيبوتي. وبناء على ذلك، سوف تكثف المنظمة تفاعلها مع الاتحاد الأفريقي/ نيباد للغرض المذكور.

تعاون المنظمة ومجلس التعاون الخليجي

101. بحثت الأمانة العامة والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون الخليجي، المنامة، مملكة البحرين، طرائق خلق برامج مشتركة في نطاق إطار المنظمة للتعاون بشأن العمل والعمالة والحماية الاجتماعية خلال زيارة رسمية قام بها المدير العام للمكتب التنفيذي إلى الأمانة العامة للمنظمة في 30 ديسمبر 2014.

تعاون المنظمة وجامعة الدول العربية

102. في إطار مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، شاركت منظمة السياحة العربية في المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة الذي عقد في بانجول، غامبيا، في الفترة 4-6 ديسمبر 2013، وألقت كلمة رئيسية تضمنت معايير اختيار جائزة "مدينة السياحة العربية"، التي أثبتت جدواها في وضع الصيغة النهائية لمعايير منظمة المؤتمر الإسلامي وآلية منح جائزة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة.

و) وضع برنامج منظمة التعاون الإسلامي الجديد للعمل

103. نظرت الدورة 40 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، في 9-11 ديسمبر 2013 في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة. وقدم التقرير وصفا مفصلا للإنجازات

التي تحققت في تنفيذ برنامج العمل العشري، بما في ذلك مختلف التحديات التي واجهها، مع اقتراح تدابير لمواصلة توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

104. ومع التسليم بأن برنامج العمل العشري أدى إلى تنويع وزيادة أنشطة المنظمة في مختلف المجالات، أكد مجلس وزراء الخارجية الانتهاء الوشيك لبرنامج العمل العشري في ديسمبر 2015، والحاجة لتقييم الإنجازات والتحديات المصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلبت الدورة 40 لمجلس وزراء الخارجية من الأمين العام اتخاذ إجراءات لإجراء استعراض شامل وجامع لبرنامج العمل العشري بهدف تقديم المقترحات اللازمة للبرنامج اللاحق المحتمل.

105. نتيجة لذلك، نظرت الدورة 41 لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في جدة، المملكة العربية السعودية يومي 18-19 يونيو 2014، في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الدورة 40 فيما يتعلق ببرنامج العمل العشري. وقد تضمن التقرير تقييماً لكل مؤسسة كل من مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك الإنجازات في إطار برنامج العمل العشري والمبادئ التوجيهية العامة التي ينبغي اتباعها في وضع برنامج لاحق. وبعد النظر في التقرير، اعتمدت الدورة القرار 41/1-برنامج العمل العشري عن حالة تنفيذ برنامج العمل العشري حيث أقر المجلس بأهمية برنامج العمل العشري في رفع مستوى أنشطة المنظمة في مختلف المجالات والحاجة إلى تعظيم ومواصلة التقدم والإنجازات التي حققتها المنظمة إلى ما بعد عام 2015. ولهذه الغاية، رحب المجلس بمقترح وضع برنامج العمل الجديد للمنظمة 2016-2025. كما دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين من المنظمة لوضع مشروع البرنامج الجديد، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات المقدمة من الدول والمؤسسات الأعضاء في المنظمة.

106. عملاً بقرار الدورة 41 لمجلس وزراء الخارجية، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً لفريق الخبراء الحكوميين للنظر في مشروع برنامج عمل المنظمة حتى 2025 في مقر المنظمة في 18 مارس 2015. ناقش فريق الخبراء مختلف جوانب مشروع برنامج عمل المنظمة حتى 2025. كما أشار إلى الحاجة لمزيد من الوقت لاستكمال المدخلات من بعض الوفود ووافق على وجوب إحالة بعض التعديلات إلى الأمانة العامة للمنظمة في موعد أقصاه 20 أبريل 2015. كما طلب إلى الأمانة العامة عقد اجتماع آخر للخبراء يومي 6 و7 مايو 2015 لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع برنامج عمل المنظمة حتى 2025، الذي كان من المقرر أن يتم تقديمه للنظر فيه من قبل الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في الكويت يومي 27 و28 مايو 2015.

107. عقدت الأمانة العامة اجتماعاً آخر لفريق الخبراء بتاريخ 6-7 مايو 2015 لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع برنامج العمل 2025 حضره خبراء من الدول الأعضاء في المنظمة، واستعرض بعض أجزاء مشروع برنامج العمل 2025 (مراجعة 1)، التي تعكس التعديلات التي وردت من بعض الدول الأعضاء في 20 أبريل 2015 على النحو المتفق عليه أثناء الاجتماع الأول (جدة، 18 مارس 2015).

108. نظراً للحاجة إلى دراسة جميع التعديلات، طلب الاجتماع مزيداً من الوقت للتمكن من وضع الصيغة النهائية للوثيقة. وفقاً لذلك، حث فريق الخبراء الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها وتوصياتها على وجه السرعة لتسهيل عمل الأمانة العامة. وبما أنه لم يكن من الممكن لفريق الخبراء وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة، طلب إلى الأمين العام أن يسترعي انتباه الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية لإعطائه فرصة لمواصلة عمله.

109. طلبت الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية، بعد النظر في نتائج اجتماعات فريق الخبراء المذكورة أعلاه، من الأمين العام أن يواصل تسهيل العمل المتواصل لمجموعة الخبراء لوضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد في أسرع وقت. وتمشيا

مع قرار مجلس وزراء الخارجية، ومن المقرر أن يعقد اجتماع لفريق الخبراء في جدة، المملكة العربية السعودية في نوفمبر / ديسمبر 2015 لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع برنامج عمل المنظمة 2025.

110. يضم برنامج عمل المنظمة 2025 عدد 17 مجالاً ذو أولوية هي السلام والأمن، وفلسطين والقدس، وتخفيف حدة الفقر، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتعليم، والصحة، والبيئة، وتغير المناخ والاستدامة وكذلك الثقافة والوثام بين الأديان والعمل الإنساني وغيرها ولكل مجال من مجالات الأولوية أهداف وإجراءات محددة. ويشمل المكون الاقتصادي التجارة والاستثمار والتمويل؛ والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والسياحة وريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(ز) الخاتمة

111. يسرت المساهمة الفعالة لمؤسسات المنظمة ذات الصلة كثيراً أمر متابعة وتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة في المجال الاجتماعي والاقتصادي. في هذا الصدد، نثني على المساهمة القيمة لمجموعة البنك الإسلامي في التنظيم الناجح لمندى الاستثمار الإسلامي الأول لمنطقة آسيا الوسطى والتأسيس اللاحق للمشاريع المحددة في الخطة التشغيلية لمجموعة البنك الإسلامي.

112. كما نثني بنفس القدر على الدعم الممنوح من إرسিকা، مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والإيسيكو بشأن تدشين جائزة مدينة السياحة الإسلامية 2015 فضلاً عن الأنشطة التي نفذت على مدار العام للاحتفال بحصول القدس الشريف على الجائزة.

113. ومن المتوقع أنه في أعقاب الاجتماع التشاوري الذي عقد في 13 يناير 2015 في جدة، أن يقدم الاجتماع الوشيك للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والدورة 7 للمؤتمر الوزاري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية خطط عمل على المدى القصير والمتوسط الأجل لتنفيذ مشاريع مشتركة سريعة الأثر في مجال الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

114. وبالمثل، فإن الجهود الجارية الرامية لأن توائم عن كثر برامج وأنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التجارة، وتوحيد المقاييس، والسياحة، والعمل والإنتاجية والتمويل الإسلامي والاجتماعي والأصغر، من شأنها أن تحقق نتائج ملموسة بما يتماشى مع أهداف المنظمة لتحقيق اقتصاد متكامل فضلاً عن النمو السريع والتنمية للدول الأعضاء.

115. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نقر دعم الدول الأعضاء وتعاونها في صورة الانضمام المبكر لمختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف للمنظمة، والالتزامات بتمويل المشاريع ذات الصلة في المنظمة. ومع ذلك، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية زيادة ملكية، وردود الفعل المبكرة تجاه مختلف المشاريع والبرامج في المنظمة من قبل الدول الأعضاء الموقرة.

إدارة الشؤون الاقتصادية

18 أكتوبر 2015